

قضايا

لبنان الحقيقة قادم!

الأب صلاح أبو جودة اليسوعي
أستاذ في جامعة القديس يوسف



"لا نستحمّ في مياه النهر نفسه مرّتين"
(هيراقلطس)

ما لم يكن في حسابان الطبقة السياسيّة التقليديّة حصل، ألا وهو الانتفاضة على سياساتها التي انحصرت في إطار نظام طائفيّ بدا لها ثابتاً لا يتغيّر بالرغم من اختلاله. غير أنّ اللافات هو عجز الطبقة المذكورة عن إدراك أبعاد الانتفاضة الشعبيّة وتأثيرها في النظام القائم، وهذا يتجلّى في سياستين مختلفتين تنتهجهما تجاهها: سياسة أولى تهدف إلى تطويق الانتفاضة، من طريق قمعها والتضييق على الناشطين فيها، أو تطيفها، أو اتّهامها بالعمالة لقوى خارجيّة، وسياسة ثانية تسعى لتوظيفها لمصالح حزبيّة أو مذهبيّة أو مناطقيّة من خلال تكثيف حضور الحزبيين المتشدّدين في أوساط الحراك الميدانيّ، فيحرفونه عن حياده. ويرافق هاتين السياستين كلام كثير على إخفاق تلك الانتفاضة نفسها في ترجمة اندفاعها العفويّ

العابر الطوائف والمناطق في خطاب يُرسي أسس التحوّل الذي أحدثته في الحياة الوطنيّة والسياسيّة، وفي رؤية واضحة وبرغماتيّة لمطالبها الاقتصادية والاجتماعيّة والسياسيّة.

ولكنّ هذه المواقف تبقى على سطح الحدث فقط. ذلك أنّ الانتفاضة تُعبر، قبل كلّ شيء، عن تعيّرٍ في ذهنيّة شريحة واسعة من اللبنانيين، وبوجه خاصّ في أوساط الشبيبة، لا رجعة عنه؛ وبالتالي، لا يتوقّف استمرارها على إمكانيّة المحافظة على حماسة التحوّلات الشعبيّة، أو القدرة على مقاومة قمعها، أو صياغة مطالب محدّدة وإبراز طرق تنفيذها. فبالرغم من أهميّة هذه الأمور، تشبه الانتفاضة بركائلاً انفجر من باطن النظام القديم القائم، ومن طريقة إدارته طوال عقود. وبصرف النظر عن غموض نتائج هذا الانفجار أو وضوحها النسبيّ، فمن الثابت أنّ النظام القائم قد أصبح غير قابل للحياة، وتجاوزته بات مسألة وقت. بالطبع، سيكون هنالك خيبات وانتصارات، وانحرافات ومثابرات، ولكنّ العناصر الباطنيّة المتحوّلة التي بلغت حرارتها حدّاً أدّى إلى انفجارها وإلى ولادة ذهنيّة جديدة، حدث نهائيّ.

لا شكّ في أنّ جملة عوامل متداخلة بطريقة معقّدة ساهمت في بلوغ تلك النتيجة، لعلّ أهمّها تطبيق النظام الطائفيّ على نحوٍ يشبه وظيفة الإيديولوجيا، وازدياد الفردانيّة التي تحملها العولمة، وتعيّر المناخ الدوليّ منذ انهيار الاتحاد السوفياتيّ. وفي هذا السياق، ساهم تراكم خبرات المظاهرات والانتفاضات الشعبيّة المحليّة والإقليميّة على السواء، منذ ما بات يُعرف بحدث الربيع العربيّ، في تفعيل تلك العناصر وصياغة الذهنيّة الجديدة.

في ما خصّ النقطة الأولى، تسلك الطبقة السياسيّة التقليديّة الممسكة بالسلطة، وبشكل خاصّ منذ اتّفاق الطائف إلى اليوم، سياسة ترمي إلى منع بروز أيّ بديلٍ عنها وعن الطائفيّة، من خلال سعيها لتكريس ميل اللبنانيين الموروث إلى فهم أنفسهم ووطنهم ومنطقتهم في ضوء انتمائهم الدينيّ، وللتضييق على كلّ محاولات التعدديّة السياسيّة وحراك المجتمع المدنيّ، ولتنصيب نفسها مرجعيّة وحيدة لا غنى عنها. وهي تسخر في سبيل ذلك خطاباتها ووسائل إعلامها، كما تلجأ إلى توظيف سلطتها في تقديم الخدمات والوظائف مقابل الولاء لها. تؤدّي هذه السياسة إلى ما يسمّيه بيار كلاستر "إلغاء ذاكرة السير قدماً"، أي تبدو وكأنّها توقف الزمن إلى حدّ تجعل الناس يتخلّون عن رغبتهم في الحرّيّة التي تحثهم على النظر إلى المستقبل برجاء، ويؤثرون العبوديّة حتّى عشقها. فما يتقوى هو "الجزء الإيديولوجيّ" من

الدماع، بحيث يصبح الانحراف عن قول المرجعية ضلالاً، وكلّ محاولة للتفكير النقديّ في ذلك القول خيانة؛ فما يترتب على الفرد وقد ذاب في المجموعة، أن يحفظ أقوال مرجعيته من دون اعتراض أو محاجة.

ولكنّ تطبيق الطائفية الإيديولوجي هذا ينطوي على عناصر فشله. فمن جهة، أدّى إلى شلّ آليّة الحكم الواهن أصلاً بسبب الترويكاً، وفسح في المجال لاستفحال كلّ أنواع الفساد في القطاعين الخاصّ والعامّ على السواء، وأوصل البلاد إلى الإفلاس؛ ومن جهة ثانية، فجّر غضب شريحة كبيرة من اللبنانيين، وخصوصاً في أوساط الشبيبة. فالانتفاضة باتت ضرورة تفرض نفسها؛ والحاجة إلى حياة وطنيّة جديدة تبرز بقوة. فما عاد يمكن كبت الوعي الشعبيّ الذي يثور في وجه فضائح الفساد وسرقة المال العامّ وقصور النظام، كما وفي وجه مساعي استعباده. يريد اللبنانيون العيش الكريم، فيعطون البؤس؛ يريدون الطمأنينة، فيعطون القلق الدائم؛ يريدون السلام، فيعطون الأزمات والحروب؛ يريدون الحرية، فيعطون العبوديّة؛ يريدون إيماناً حيّاً، فيعطون طائفية توظّف الدّين وتهمّش الدستور لصالح الميثاقية التي حُصرت بزعماء تقليديّين وأمراء حرب نصبوا أنفسهم ضمانات طوائفهم، بل وأعطوا ارتباطاتهم الخارجية وولاءاتهم لقوى إقليمية ودولية الأولوية قياساً على خدمة مصالح بلادهم. لقد سئم المواطنون من سياسات تؤدّي باستمرار إلى تعثر عمل مؤسسات بلادهم وإفقارهم وإهانتهم.

لقد رأى العديد من المراقبين أنّ انتفاضة ١٧ تشرين الأوّل عنّت تجاوز اللبنانيين أخيراً حرب ١٩٧٥، لأنّها كشفت عن روح جديدة تجمع اللبنانيين لا لوان طائفياً لها؛ لقد انتهى عملياً فهم التركيبة اللبنانية تلاقٍ إسلاميٍّ مسيحيٍّ. وفي الواقع، يمثّل هذا الحدث بداية فعلية لتجاوز الأسباب التي أدّت إلى الحرب وإلى الأزمات المتعاقبة منذ الطائف إلى اليوم، وهي الطائفية ونظامها كما توظّفهما الطبقة السياسيّة التقليديّة. فالأوضاع الاقتصادية المتردّية ليست وحدها سبب الانتفاضة، بل الرغبة في التحرّر من عبودية الطائفية ونظامها أيضاً، وهذا على صلة باشتداد الفردانية عند اللبنانيين، وخصوصاً الشبيبة منهم.

تبرز الفردانية، وهذه النقطة الثانية، في صميم حدث الانتفاضة نفسها كما يشير إليه شوقي عازوري. فقد تلازمت عفوية الانتفاضة مع لامركزيّتها، الأمر الذي أظهر انتهاء ولاء المناطق لزعمائها؛

لقد تحرّك اللبنانيون بصفتهم مواطنين؛ لم يعد هنالك من معسكرات تفصل فيما بينهم، بل توحدوا متجاوزين انتماءاتهم المذهبية والسياسية (لوريون لو جور، ١٦/١٠/٢٠١٩).

تناقض الفردانية-بوجهها الإيجابي- التي وُلدت في عصر النهضة الأوروبية، وتنتشر بتزايد مع العولمة والثقافة المعاصرة، طريقة تطبيق الطائفية الإيديولوجية. ففي حين تحصر هذه الفرد في الماضي، وتخضعه إلى انتمائه الجمعيّ ومن خلاله لمثل "المرجعية" الأعلى، تحث الفردانية المواطن على إيجاد أفضل الظروف لتحقيق شخصيته وطموحاته باستقلالية عن كل مرجعية، في إطار مجتمع يضع له حقوقه وواجباته من دون أيّ تمييز. ومن الواضح أنّ هذه الفردانية بصددها خلق رابط اجتماعي جديد في لبنان، يتعزز بواسطة التربية المعاصرة التي تؤمنها مؤسسات تربوية وثقافية راقية عديدة في البلاد، ووسائل التواصل الاجتماعية الحديثة التي تسهل الاستغناء عن وسائل الإعلام الخاضعة للمرجعيات السياسية الطائفية.

ويبقى نقطة أخيرة لها مكانها في الحدث، هي تغير المناخ الدوليّ منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. فقد أعقب هذا الانهيار تراجع التيارات الثورية في الأوساط الشعبية العربية، والخطاب الشعبوي القائم على تحوّل الاختلاف والعداء للغرب. وإن عرفت التيارات الإسلامية السنّية والشيعية على السواء، انتعاشاً نتيجة هذا التغيير، مقدّمةً نفسها بديلاً عن أنظمة الحكم الفاسدة والعميلة والمستبدّة، فإنّ حقوق الإنسان، في المقابل، شكّت هي أيضاً طريقها في أوساط المثقفين العرب والشبيبة الجامعية، ولا تزال تكتسب أهمية متزايدة في تلك الأوساط؛ إذ إنّها تُبرز قدرتها على توفير أسس أخلاقية صلبة للعمل السياسي، من دون ثمة حاجة إلى الالتحاق بتيارات ثورية دينية أو فوضوية مجهولة العواقب. ومما لا شكّ فيه أنّ لبنان يتأثر مباشرة بهذا المناخ، في وقت تبدو فيه حقوق الإنسان ملازمة تفتّح الفردانية.

ليست الانتفاضة الشعبية الجارية مجرد صرخة في وجه قصور النظام الطائفي والفساد والضيقة الاقتصادية؛ إنّها ولادة لبنان الحقيقية، ولادة تعني اندلاع مواجهة بين ذهنية متأصلة في نظام قديم حكم القائمون عليه بالموت، وذهنية جديدة ترفض العيش في الماضي وعبودية الطائفية. قد تطول المواجهة وقد تقصر، ولكن لا يمكن إيقاف مسار الحياة الطبيعيّ المنفتح على الحرية والحقيقة وكرامة المواطن.